الأمن الثقافي من منظور تربوي

الطالب الباحث: سعيد السوقايلي
فريق البحث: التربية والفن والثقافة
كلية علوم التربية – الرباط – المغرب

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى مقاربة مفهوم الأمن الثقافي من منظور تربوي، خاصة بسبب التهديدات التي تمس الثقافة في ظل التنافس الثقافي، والصدام الحضاري، قصد إضعافها واستلابها والهيمنة عليها، الأمر الذي يهدد الهوية الثقافية بكل رموزها وذوباتها وتبعيتها على حساب ثقافة أخرى وافدة ودخيلة. لهذا كان الهدف هنا هو رصد مفهوم الأمن الثقافي، وأهميته، وتهديداته، وآلياته التربوية التي تمكن الفرد والمجتمع من الحفاظ على هويته الثقافية وحمايتها وتحصينها من أي غزو ثقافي وافد، وجعل الثقافة رافعة للتنمية الشاملة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الثقافة؛ الأمن الثقافي؛ التربية

Abstract :

This article seeks to approach the concept of cultural security from an educational perspective, especially due to the threats that affect culture in light of cultural competition and civilizational clash, with the aim of weakening, usurping and dominating it. Thus it threatens cultural identity with all its symbols, dissolution and dependency at the expense of another foreign and alien culture. That is why the goal here was to monitor the concept of cultural security, its importance, its threats, and its educational mechanisms that enable the individual and society to preserve, protect and immunize their cultural identity from any incoming cultural invasion, and to make culture a lever for comprehensive and sustainable development.

Keywords : The Security; the Culture; The Cultural Security; The Education

مقدمة:

يشهد العالم مجموعة من التحولات الكبرى على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... نتيجة التحديات والتهديدات التي تفرضها العولمة في شقيها الاقتصادي والثقافي، والصراع الحضاري بين الأمم لإبراز ذواتها على جميع الأصعدة، وكذا ما تفرضه تكنولوجيا الإعلام والاتصال من سبل التقريب بين الشعوب لولوج مجتمع المعرفة. وأمام هذه الطفرة الكبرى عرف العالم صراعات متعددة الجوانب والأبعاد شكلت فرصة لبعض الدول القوية في بسط هيمنتها على الشعوب الضعيفة خاصة على المستوى الثقافي الذي يشكل آخر معقل لهذه الأخيرة للتمرس ضد أي خطر أو غزو ثقافي وافد. ولعل أبرز ما توليه الأمم من أهمية قصوى هو الحفاظ وتحصين ثقافتها، لذلك أمكننا الحديث هنا عن دور الأمن الثقافي كمفهوم إجرائي وتربوي قمين من أجل التصدي لكذا غزو أو استلاب أو هيمنة ذات صبغة ثقافية والتي من شأنها القضاء على الهويات الثقافية والإحلال محلها ثقافة الغالب. وتروم هذه الورقة البحثية إلى البحث عن الوظيفة التربوية والوقائية للأمن الثقافي، متسائلين أيضا عن ماهيته، وعلاقاته بنظريات الأمن، ومهدداته، والآليات التربوية لتوطينه. ومن هنا تأتي أهميته من حيث كونه آلية إجرائية وفاعلة في تحصين الهوية الثقافية، وحماية رموزها الروحية، وتربية وتأهيل الفرد والمجتمع على اكتشاف واحترام والتشبع بمختلف القيم الروحية والأخلاقية والوطنية، وخلق تنمية شاملة ومستدامة لخدمة مصلحة الفرد والمجتمع، كما يهدف هذا الأمن الثقافي إلى توجيه وتأطير السلوكات والأفكار من سوء استعمال وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال حتى يكون الأفراد في مأمن من كل فكر متطرف وعنيف، إضافة إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر من تحيات وتهديدات العولمة الثقافية وما ينجم عنها من غزو واستلاب وهيمنة للثقافة الأم، دون أن نغفل أيضا الجانب الاستراتيجي للأمن الثقافي الذي يمكن المجتمع أفراد وجماعات من مواكبة تحديات العصر والانخراط الفعال في الترويج للهوية الثقافية، وإنتاجات الثقافة الوطنية داخليا وخارجيا حتى تكون رافعة للتنمية والتقدم.

وبناء على ما سبق، نفترض أن للأمن الثقافي وظيفة تربوية مهمة للمحافظة على الثقافة، وتحصينها، وجعلها في صلب التنمية الشاملة للفرد والجماعة.

1- في مفهوم الأمن الثقافي: تجاور الأمن والثقافة

1-1 تعريف الأمن

لغة تتحدد لفظة الأمن في المعاجم العربية القديمة حسب مصدرها أَمْنٌ، أمان، وفعلها أمن وآمن. يقول الفيروز آبادي " وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف" (آبادي، 2005). وفي " لسان العرب" تشير إلى " الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا أمن وآمنت غيري من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب يقال آمن به قوم وكذب به قوم فأما آمنته المتعدي فهو ضد أخفته" (منظور، 2016). ويدل الأمن أيضا على الطمأنينة بمعنى العهد والحماية والذمة والسلم، ومعناه الوثوق، أي بمعنى أمنه وثق به (المنجد في اللغة ، 1969).

أما في القرآن الكريم، فقد وردت نفس المعاني السابقة في عدة آيات كريمة، كمعنى الاطمئنان في قوله تعالى: ﴿**قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**﴾ (يوسف 64)، وجاء أيضا كنقيض للخوف في قوله تعالى ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**﴾ (قريش 3و4).

نلاحظ أذن أن كلمة الأمن، انطلاقا من المراجع السابقة، قد وردت لتدل على حالة شعورية ترتبط بإحقاق الأمان من الخوف، وتوطين الحماية والعهد والذمة والسلم من أي خطر ممكن، بغية الوصول إلى درجة عليا من الاستقرار النفسي والروحي وكذا المادي في أي وضع مكاني أو زماني.

أما اصطلاحا فهو مفهوم إجرائي قابل للتطبيق على أرض الواقع عبر مجموعة من الآليات الملموسة. وقد تضاربت الآراء حول تحديد مفهوم شامل وجامع له نتيجة اختلاف خلفيات المنظرين له، فهو متشابك ومعقد، فهو " ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع" (الحربي ، 2008). وقد ظهر بشكل رسمي ضمن داخل دائرة اهتمامات المنظرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فحسب دائرة المعارف البريطانية، الأمن يعني " حماية الأمة من خطر القهر على قوة أجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد، وقصر اهتمامها بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيماوية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها" (الباشا ، 2006). وهذا المفهوم يزكيه أيضا وولتر ليبمان حيث يشير بأن الأمن " هو أن الأمة في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" (بليس وسميت، 2004)، وما يمكن ملاحظته هنا، هو أن هذا المفهوم يركز فقط على الجانب العسكري، خاصة أننا نلمس معنى الأمن في تمظهرات أخرى تتعلق بالحياة المدنية للفرد والجماعة، حيث يذهب كل من بوث وويلر (Booth and Wheele) إلى منحى آخر للأمن على اعتبار أنه " لابد يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر الأمن على أنه عملية تحرر" (بوث، وويلر، 2004)، وتشير آخر كلمة هنا إلى التحرر من الخوف إذا خمنا المعنى داخل سياقه، وتبقى كلمة الخوف مشرعة على كل تأويل يكون في صالح الفرد والجماعة، وهذا ما يحيلنا أيضا إلى أن الأمن هو محاولة تأمين من خطر ما يضر بالمصالح العامة، لكننا بالمقابل نرى أن هناك جوانب أخرى تحتاج إلى هذا التأمين مادامت الدول والشعوب في حاجة إلى تحقيق أمنها في معناه العام، لذلك نرى أن روبرت ماكنمارا يقفز على التعاريف السابقة، ويقترح مفهوما مغايرا للأمن مهما جاء تحت غطائه العسكري وإن كان هذا البعد الأخير مهما له، لذلك يرى أن الأمن " ليس من المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها. والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها. والأمن ليس النشاط العسكري، وإن ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية" (الخزرجي ، 2009)، فانطلاقا من هذا التعريف لمفهوم الأمن، نلاحظ أن ماكنمارا قد فتح بابا آخر للأمن خصه بالتنمية الشاملة متجاوزا بذلك الطرح التقليدي للمفهوم العسكري للأمن، ويعزى ذلك إلى السياق السياسي الذي شغل المنظرين، الأمر الذي دفع بأمثال ماكنمارا إلى توسيع آفاق هذا المفهوم خاصة بعد أصبحت الحاجة ملحة للنظر في أبعاد الأمن خارج نطاقه العسكري الذي عقب نهاية الحرب العالمية، ويتعلق الأمر ببعده التنموي.

2-1 نظريات الأمن:

على إثر ما شهده العالم من تغيرات شاملة، وخاصة بعد الحربين العالميتين، اهتم منظرو الأمن بتناول الأمن ومقاربته وفق السياق السياسي والاقتصادي وما نتج عنه من تداعيات متفاوتة الأثر على منظومة المجتمع الدول، ثم ما خلفته الحروب والنزاعات الدولية من خوف وتهديد وعدم استقرار، لذلك تطور مفهوم الأمن ومر بثلاث مراحل فارقة عكس فيها مفهوم الأمن تصورات ثلاث نظريات **للأمن، هي:**

أ- **النظرية الواقعية:** وهي قديمة تتضمن كل تيارات الأمن، الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والواقعية الدفاعية. ومنظروها هم توسيديدس، هانز مورغانتو، كينت والتز، سبيكمان، وريمون آرون... وينادي هؤلاء بالقوة العسكرية، والهيمنة، والمصلحة الوطنية والأمن القومي (Roche, 2002),

ب- **النظرية الليبرالية:** وترى **أن** نظرية الأمن لا تقتصر على الجانب العسكري كما تنادي به النظرية الواقعية، وإنما على العلاقات الدولية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فاستبدلت مفهوم الأمن

القومي بالأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية لتحقيق الأمن والسلام في إطار التعاون والتبادل الدولي)ياماموراs.d.(., ومن مبادئها، أن التعاون والتبادل الدولي يساهم في الحد من الحروب والنزاعات، ونشر قيم الديموقراطية واحترام السيادات، وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية، واستبدال القوة العسكرية بالقوة الناعمة اقتصاديا وثقافيا.

ت- **النظرية المثالية**: انبثقت من النظرية الليبرالية كتيار من تياراتها التي تشترك في فكرة إنشاء مجتمع مدني عالمي. (Roche، 2002).

1-3 أبعاد الأمن:

بناء على ما سبق، لاحظنا أن مفهوم الأمن معقد ومتشابك، ولا يمكن حصره وضبطه في جانب واحد، فبحكم تطور مفهومه داخل السياق العام الذي شهده العالم سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وما نجم عن ذلك من تحولات شاملة على كافة الأصعدة، الأمر الذي دفع بالمنظرين إلى تحديد أبعاد إضافية لمفهوم الأمن تتماشى مع ما تطمح إليه الدول وشعوبها إلى تحقيق وتأمين حاجياتها المادية واللامادية، لهذا أصبحنا أمام مفهوم متعدد وممتد ومتكامل يشمل عدة أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية... خاصة في ظل التقدم الهائل الذي عرفه العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا والتواصل، وانتعاش الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، الأمر الذي دفع بالدول الكبرى إلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة على الأسواق العالمية، لذلك عمدت إلى تسخير كل الوسائل الممكنة لتحيق أرباحها وريادتها في إطار عولمة شاملة، وبهذا ظهرت الرغبة لدى دول المجتمع الدولي إلى توطين وتحصين أمنها من أي غزو وتحت أي غطاء كان، فما كان من منظري الأمن إلا أن وسعوا مفهوم الأمن ليأخذ أبعادا جديدة وفق ما تمليه الحاجة لتحصين مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ميز باري بوزان في هذا الصدد بين خمسة أبعاد للأمن، وهي:

- الأمن العسكري: ويهم مستويي الهجوم المسلح والقدرة الدفاعية للدولة.
- الأمن السياسي: ويهتم بالاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الأنشطة الإنسانية. (حسين، 2010)

1-4 مفهوم الثقافة:

لغويا اشتقت كلمة الثقافة من الفعل ثقف، ومعناه حسب لسان العرب " ثَقِفَ الشيءَ ثَقْفاً وثِقافً وثُقوفة وثقافة: حَذَقَه. ورجل ثَقْفٌ: حاذق. ويقال: ثَقِفَ الشيءَ وهو سرعة التعلم" (منظور ا.).

وفي المعجم الوسيط، ثقف الشيء، أقام المعوج منه وسواه. وثقف الإنسان أي أدبه وعلمه وهذبه.

نستنتج أن المعنى اللغوي للثقافة يشير إلى الحذق والاتقان والمهارة والتعلم والتهذيب، وبالتالي فهي تدل على التمكن من سائر العلوم والمعارف وفنون الحياة...

أما اصطلاحا، فيمكننا العودة إلى أول تعريف لها، وقد وضعه العالم الأنثروبولوجي إدوار تايلور في أواخر القرن التاسع عشر في كتابه " الثقافة البدائية" حيث عرف الثقافة أنها هي "كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون والأخلاق، والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع" (تايلور ، 1997). لكن أبسط وأوضح تعريف للثقافة هو ما وضعه روبرت بيرستد في أواخر ستينات القرن العشرين حيث يقول " إن الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه، أو نقوم بعمله، أو نتملكه كأعضاء داخل المجتمع" (بيرستد، 1997).

ويمكن أن نستشف من التعريفين السابقين اللذين اخترناهما من بين عدة تعاريف كثيرة، كون الثقافة كمفهوم قد تضمن عناصر مادية وأخرى لامادية، وهو ما انتبه إليه بيرستد حين أشار إلى كونها ظاهرة مركبة من مجموع إنتاجات الإنسان الفكرية والسلوكية والمادية. كما خص باحثون آخرون تعريف الثقافة بثلاثة مفاهيم أساسية، في ظل تضارب التعاريف التي تسعى إلى إعطاء مفهوم شامل وكلي للثقافة، وذلك من أجل تفكيكها إلى تمظهرات توضح أكثر الهدف من تلك العناصر المركبة والمتجاورة، وهي كما يلي:

- التحيزات الثقافية: وتشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس.
- العلاقات الاجتماعية: وتشمل العلاقات الشخصية التي تربط الناس بعضهم بالبعض الآخر.
- أنماط أو أساليب الحياة: وهي الناتج الكلي المركب من الانحيازات الثقافية والعلاقات الاجتماعية (نظرية الثقافة، 1997).

وبناء على ما سبق، نستنتج أن الثقافة هي مجمل العناصر المادية واللامادية التي ينتجها الناس داخل المجتمع، تتم داخل توليفة من هذه المفاهيم المركبة التي تساهم في بقاء واستمرار نمط أو أنماط الحياة الثقافي داخل المجتمع الوحيد، وذلك اعتمادا على نوع العلاقة التبادلية والتشاركية والتفاعلية بين ما تتحيز وتفضله جماعة ما وبين طبيعة علاقتها الاجتماعية، هكذا تتميز ماهية الثقافة من حيث بقائها وتطورها واستمرارها ومواجهتها لثقافات أخرى غازية أو وافدة.

1-5 مفهوم الأمن الثقافي:

يشير هذا المفهوم المركب، للوهلة الأولى، إلى وجود مفهومين متنافرين من حيث ماهية كل واحد منهما، مما يحيلنا إلى أنه سيدل على وجود علاقة جدلية بين مفهوم الأمن كآلية استراتيجية لها ضوابطها وقواعدها، ومفهوم الثقافة كظاهرة مركبة من نتاجات ذات طابع إنساني بالضرورة، الأمر الذي سيضعنا في موضع تساؤل حول مدى حاجة هذه الثقافة إلى الأمن، على اعتبار أن هذا الأخير يهدف إلى الحفاظ وضبط كل مسألة ما كلما وظفنا من أجلها، وبالتالي يمكن التسليم بداية أن الثقافة كظاهرة إنسانية واجتماعية، معقدة ومتشابكة، هي في حاجة دائمة إلى ضرورة الحفاظ عليها وضبط درجات بقائها وتطورها ومقاومتها لأي عنصر ثقافي دخيل عليها داخليا أو خارجيا. وبالرجوع إلى تعريف الأمن وأبعاده، يمكن الإشارة إلى مفهوم الأمن الثقافي هو أحد أنماط أو أبعاد الأمن في بعده القومي الواسع مثلما أشرنا سالفا، لذلك فهو " الطريق لصد الغزو الثقافي أو عملية الحصانة ضد الغزو الثقافي الذي قد يوجه ضد بلد ما" (حمود، (د.ت.)). وهذا المفهوم يركز على درء أي خطر يمس الثقافة المحلية والوطنية، بمعنى أن الأمن الثقافي يهدف إلى " رفع خطر الخوف من فقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع" (حمود، وبوسعيدة، 2017). وللتدقيق أكثر في مفهوم الأمن الثقافي فهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأفكار والقواعد والقوانين التي يجب اتخاذها وتحقيقها للوصول إلى التنمية البشرية بمفهومها الشامل، وتحقيق السلمة والاستقرار والحماية والحرية لخدمة أهداف وغايات المجتمعات، والتقدم إلى الأمام دون خوف أو رهبة (أحمد، 1998).

نستنتج إذن أن الأمن الثقافي هو نشاط إجرائي يهتم بالحفاظ على الهوية الثقافية بكل رموزها وقيمها من أي تهديد داخلي أو خارجي ذي طابع ثقافي على الخصوص، وذلك لتحصين الثقافة من كل يمس بخصائصها وشروطها الداخلية، وتوطين الاستقرار والطمأنينة، وخلق جو ملائم لتوفير الحماية التامة لحقوق وحريات الأفراد، ومن ثمة خلق تنمية شاملة لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن استخلاص ما ورد بخصوص تعريف مفهوم الأمن الثقافي في الخطاطة التالية:

وانطلاقا من هذا التعريف ذي الطابع الأمني للثقافة، ندرك مدى أهمية الأمن الثقافي إلى جانب الأبعاد والأنماط الأخرى التي تترابط وتتكامل لتشكل عصبة ولحمة الأمن القومي.

2- أهمية الأمن الثقافي:

تكمن أهمية الأمن الثقافي في كونه مفهوما مركبا، ونشاطا تكامليا يعكس نقطة التقاء الثقافة بالأمن ليشكلا معا استراتيجية تلجأ إليه الدول لتحقيق عدة مطالب قوامها الحفاظ وتحصين الهوية الثقافية للأمة، وتحقيق الأمان والاستقرار، وخلق التنمية الشاملة لصالح الفرد والجماعة سلوكا وفكرا وإنتاجا وإبداعا. وبهذا تكمن أهمية الأمن الثقافي في " الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، وهو بهذا المعنى حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج" (النجيري، 1991). ويمكن حصر أهمية الأمن الثقافي في النقاط التالية:

- الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية والثقافية للأمة بكل رموزها وخصائصها الروحية.
- تحصين عناصر الثقافة من خطر الغزو الثقافي الخارجي وما ينجم من استلاب وهيمنة.
- تربية وتأهيل الفرد والجماعة على احترام والحفاظ على المقومات الثقافية المحلية والوطنية، وتحصينه من الأفكار الشاذة والمتطرفة سواء المخالفة للقيم الموروثة الأصيلة أم الوافدة والمنافية للمرجعية القيمية والأخلاقية.
- اسهام الأمن الثقافي في خلق تنمية شاملة لصالح الفرد والجماعة إلى جانب الأبعاد الأخرى للأمن سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية...
- الحفاظ وصون حقوق وواجبات وحريات الفرد والجماعة.
- الاعتزاز بالهوية الثقافية للأمة والترويج لعناصرها ومقوماتها.
- مواجهة تحديات وتهديدات العولمة الثقافية خاصة.
- خلق مجتمع منيع ثقافيا قادر على مواكبة التغيرات المصاحبة للعصر، ومساهم في التعريف بالثقافة الوطنية في الخارج.

- تحصين الشباب ثقافيا، وتمكينه من حسب استعمال واستثمار وسائل التكنولوجيا الذكية الحمالة لأوجه الهيمنة والاستلاب.

3- محددات الأمن الثقافي:

يستند الأمن الثقافي إلى مجموعة من المحددات والمقومات التي ينهض بها حتى يؤدي وظيفته على الوجه المأمول له باعتباره آلية واستراتيجية إجرائية تساهم إلى جانب الأبعاد الأخرى لمفهوم الأمن الشامل في الحفاظ على الهوية الثقافية، وحماية عناصر الثقافة، وتأمين الحقوق والحريات، وخلق التنمية الشاملة لصالح المجتمع ككل. وتتمثل محددات الأمن الثقافي على العناصر الثقافية التالية:

أ- **اللغة**: وهي أهم عنصر ثقافي تعكسه مرآة المجتمع، فهي لسان المجتمع الرئيس الذي تتواصل به، وتنتج من خلاله أفكاره وآدابه وفنونه، وهي أيضا ذاكرة الأمة الشفوية والكتابية، وهي خزان موروثها بكل ما يحمله من منتجها الثقافي، فبدون اللغة يستحيل على المجتمع التواصل والإنتاج والبقاء والتطور. لذلك تحتاج اللغة إلى آلية أمنية للحفاظ عليها وتحصينها من أي غزو لغوي آخر.

ب- **الدين**: ويمثل الرابط الروحي للمجتمع، فهو الضامن لتماسكه ولحمته، من خلال تنظيم العلاقات الإنسانية وفق مجموعة من القيم الروحية والأخلاقية، والمعاملات المعنوية والمادية حتى يتمكن المجتمع من البقاء مقاوما لأية أفكار هدامة ومتطرفة تعصف به. لذلك فالعنصر الديني يشكل أهم عصب يشد أعضاء المجتمع ليكون على مسكة عظيمة، وبالتالي فهو في حاجة إلى حماية دائمة، ولعل الأمن الثقافي هو الوسيلة الناجعة لتحقيق هذه الغاية الثقافية.

ت- **التراث**: هو المخزون الثقافي المادي واللامادي للمجتمعات، وهو الرصيد الفكري والإيديولوجي لمجمل ما ينتجه الإنسان داخل المجتمع، فهو نتاج الحضارة في أبعد مقوماتها وتجلياتها، ويتم نقل عبر التعليم إلى الأجيال الحالية والقادمة، لذلك يحتاج إلى حماية ومواكبة أمنية ثقافية حتى يحيا ويتطور ويتجدد، فكل أمة لا تحافظ ولا تستثمر في تراثها يكون مصيرها الاستلاب والموت.

ث- **الهوية الثقافية**: وتمثل مجمل العناصر الثقافية الأصيلة، من لغة وتاريخ ودين وأفكار وعادات وتقاليد ونتاجات فكرية... فهي تلك السمات الثقافية التي تحفظ للأمة سيادتها وبقاءها في مواجهة هويات أخرى. لذلك تحتاج هذه الهوية، على الدوام، إلى ضرورة الحفاظ عليها وتحصينها من غزو ثقافي آخر وذلك عبر تكريس سياسة تربوية تسعى للاعتزاز بها وترسيخ أهميتها في نفوس الفرد والجماعة.

ج- **الوطنية والمواطنة**: وهما عنصران حيويان من خلالهما يستشعر الفرد انتماءه الروحي والثقافي والاجتماعي للوطن، وذلك عبر احترامه لمختلف الروابط السياسية والاجتماعية والثقافية التي من شأنها تضمن انتماءه لهذا الوطن في إطار القوانين المنظمة لعلاقات الأفراد احتراما وخدمة لهذا الوطن. وبالتالي فمطلب الانتماء الوطني يحتاج إلى حماية وتعزيز وترسيخ لحب الوطن في النفوس.

ح- **المؤسسات الثقافية**: يسعى الأمن الثقافي على الدوام إلى حماية المؤسسات الثقافية داخل المجتمع عمومية وخاصة، وذلك بتأطيرها قانونيا، وتمكينها بمختلف الإجراءات والقوانين المنظمة والكفيلة بسيرورة فعاليتها في الحفاظ على الثقافة الوطنية، وتأطير أنشطتها الثقافية خدمة للحفاظ على الهوية الثقافية والترويج لها، وتطويرها، وأيضا لمراقبة المنتوج الثقافي المحلي بما يخدم التنمية الشاملة.

نستنتج إذن أن الأمن الثقافي لن تقوم له قائمة ما لم يكرس لخدمة العناصر والمكونات الثقافية حتى ينهض بمهامه الأمنية الإجرائية للمحافظة على وجه الثقافة، والترويج لها، وتطويرها، وتمكينها من أن تكون رافعة ودعامة للبناء والتنمية وليس

للهدم، فهذا المفهوم استراتيجي وحيوي يشد من عضد مختلف الأبعاد الأمنية الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ليسهم بدورها في بناء المجتمع ثقافيا، وتأهيل وتربية الفرد والجماعة سلوكا وفكرا وأخلاقا وإبداعا حتى يكون في صلب الرهانات الدولية، وأمام تحديات العولمة التي تضرب حصارا ثقافيا خانقا على كل هوية ثقافية هشة.

4- مهددات الأمن الثقافي:

في ظل الصراعات السياسية والاقتصادية وما يعقبها من خلافات ثقافية بين دول العالم الكبرى، يعرف الأمن الثقافي عدة مهددات تعوق دون تحقيقه، ومن بينها:

- العولمة الثقافية التي تعتبر أكبر مهدد للأمن الثقافي بكل وسائلها (الإعلام، الفضائيات، الأنترنيت، السينما...).
- محاولات طمس اللغة الوطنية، والدين الرسمي للبلد.
- عولمة الأسرة وذلك بالتأثير في أفرادها تربية وسلوكا وأفكارا وذلك من خلال ما يبثه التلفزيون وغيره من أفكار وأنماط عيش، وما يمرره من قيم وعادات غريبة.
- التأثير على النموذج التربوي والتعليمي للبلاد في حال وظفت عناصر ثقافية أجنبية يتشربها الناشئة.
- تسليع الثقافة، حيث التشجيع على استهلاك المنتوجات الأجنبية المتضمنة لعناصر وقيم أجنبية دخيلة.
- آثار الهجرة على الثقافة الوطنية، إما عبر المهاجرين الوافدين الذين يجلبون معهم ثقافتهم مما يخلق مشكل الإدماج والاندماج مع الثقافة المحلية، أو أنهم يصطدمون معا أثناء ممارستهم لثقافتهم الخاصة. وينطبق الأمر على المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم ثم يعودون محملين بعناصر ثقافية غريبة عن هويتهم الأصيلة، الأمر الذي يتسبب في صدامات تنعكس على العلاقات الاجتماعية الخاصة والعامة.
- السيطرة على الدول والشعوب وهوياتها الثقافية والقومية وفرض نمط ثقافي موحد بالقضاء على القيم المحلية للشعوب.
- متى كانت استراتيجية الأمن الثقافي ضعيفة وغير منظمة ومؤطرة كانت نسبة الهيمنة من قبل ثقافة أخرى غازية كبيرة، وبالتالي خضعت الأمة طواعية لتبعيتها عبر فرض سياسية إعلامية قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم والعادات وفرض هينتة ثقافية جديدة تصب في مصلحة القوى المسيطرة (الغزي، 1999).

نستنتج أن هناك مهددات كثيرة للأمن الثقافي، من شأنها تحول دون تحقيق أهدافه الاستراتيجية لصون وحماية الثقافة ورموزها، ولعل أبرز مهدد شامل ومتراكب هي العولمة الثقافية باعتبارها نظاما يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب، بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن (الجابري، 1997).

5- مفهوم التربية:

التربية **منظومة ثقافية** تنطوي على تعليم أعضاء المجتمع وتعلّمِهم، صغارًا وكبارًا، مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم والمعتقدات وسواها من عناصر الثقافة الإنسانية، وذلك بهدف تنمية شخصياتهم تنمية متوازنة متكاملة، وإعدادهم للحياة والمحافظة على المجتمع وتطويره وتحسين نوعية الحياة فيه (أنطون ، 2006). فانطلاقا من هذا التعريف الشامل للتربية، يمكن أن نستشف أن التربية هي حقل من حقول الثقافة الشاملة، حيث تعنى بنقل عناصر الثقافة الحيوية من قبل اللغة

والمعارف والعلوم والأفكار والآداب والقيم الدينية والإنسانية الموروثة ... وتعتمد التربية في ذلك على مجموعة من الآليات التعليمية التعلمية هي عبارة عن طرائق ووسائل بيداغوجية وديداكتيكية تنطوي تحت منهاج ومقرر دراسيين، وخاضعة للسياسة التربوية والتعليمية التي تحرص الدولة على نهجها لإعداد الأجيال الناشئة بغية بناء شخصياتهم المعرفية والفكرية والسلوكية، وتأهيلهم ثقافيا واجتماعيا لصالح الفرد والمجتمع بما يتماشى مع الأهداف التربوية العامة والمسطرة سلفا. وبما أن التربية هي عنصر ثقافي وعلمي، فإننا نعتبرها ظاهرة ثقافية مهمة ضمن المنظومة الثقافية للبلاد، وبالتالي فهي تحتاج على الدوام لتأطير وتقنين لحمايتها وصونها وتوجيهها لخدمة الهوية الثقافية برمتها. ولن يأتي ذلك إلا بوضع برنامج تربوي وتعليمي شامل ضمن السياسات التربوية والتعليمية للدولة. وعلى اعتبار أنها عنصر ثقافي حيوي، فهي دائما تتأثر بالمناخ الثقافي العام وبمتغيرات المجتمع والعصر الثقافية والعلمية والتكنولوجية، لذلك فهي، أي التربية، تشكل ضمن مسألة الثقافة أهم رافد من روافد البناء والتنمية البشرية.

6- العلاقة بين الثقافة والتربية:

تشكل الثقافة نسيجا متنوعا من العناصر التي بها نحدد الهوية الثقافية لأي بلد، من أفكار وعادات ومعارف وقيم وإنتاجات ... ولكون هذه العناصر تحتاج إلى تأطير وتوجيه وعناية بها، فهي تستظل بمظلة الثقافة، والثقافة لا تنقل ولا تحفظ إلا إذا ربطناها بآليات إجرائية فعلية ومرسومة المعالم، ولعل التربية هي الوسيلة لتحقيق ذلك، ومن هنا نعتبر التربية هي جزء لا يتجزأ من منظومة الثقافة، فهي حاملها وناقلها وحافظها حتى تتحقق أهداف الثقافة، فالتربية هنا هي وسيلة من وسائل تدبير الثقافة، والمحافظة عليها وتطويرها، وهي أيضا الآلية الناجعة لتعزيز الهوية الثقافية بكل رموزها وخصائصها، كما أنها تهتم بصون ونقل التراث إلى الأجيال الناشئة، وتعلم وحفظ اللغة، وتمرير القيم الروحية للأمة، وتشذيب الأفكار الشاذة المدمرة، وهي استراتيجية بيداغوجية لتنمية المهارات والكفاءات المعرفية والفكرية والوجدانية لدى المتعلمين، كما أنها تنمي الحس النقدي والمهاري لديهم، وتنمي فيهم الحس الإبداعي الخلاق، فهي بذلك تساهم في تمكين النشء من اكتشاف الثقافة ونقلها وتطويرها وإعادة إنتاجها من جديد من أجل مواكبة روح العصر وتحديات العولمة، وخلق تمنية شاملة (عبد الموجود، 1998).

ولتحقيق تنمية ثقافية لابد من اعتماد استراتيجية تربوية تعنى بالاهتمام بالبرامج التعليمية المتنوعة والمنفتحة على كل المجالات الإنسانية والدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية... وفق رؤية شمولية تستجيب لتطلعات السياسات التربوية العامة للبلاد. كما أنها تعنى أيضا بتوجيه الطلاب والبحوث والبعثات، واستخدام التقنية الحديثة وغيرها كثير، ضمن ممارسة ديمقراطية التربية يتشارك فيها كل الفاعلين وأصحاب القرار (عبد الموجود، 1998).

نستشف إذن أن بين الثقافة والتربية علاقة جدلية تقوم على ترابط وتكامل إيجابي، يتأثر كل واحد منها بالآخر، فإن تقهقرت الثقافة وضعفت، فهذا يدل على وجود خلل في نظامها التربوي، وبالمقابل فقوة الثقافة وتقدمها رهين بقوة استراتيجيتها التربوية المتينة والمتماسكة تنظيما وهيكلة ورؤية سالكة المعالم، سواء داخل نظامها التعليمي، أم داخل نسيجها المجتمعي القائم على قوة العلاقات الاجتماعية المنسجمة مع طبيعة ثقافتها المتطورة. كما أن مؤشرات التقدم الحاصل على جميع الأصعدة يدل على قوة ومتانة النظام التربوي ومدى فاعليته داخل النسيج الثقافي العام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلا من الثقافة والتربية كمتلازمتين ضروريتين في بناء وتنمية وتطور المجتمع تبقيان قاب قوسين أو أدنى من درجات التقهقر أو التطور ما لم نهتم بدعمهما ورعايتهما، ولن يتأتى ذلك إلى في ظل آلية الأمن الثقافي كنشاط متكامل تتعاضد فيه مختلف الأبعاد الأمنية الأخرى حتى تكتمل واجهة التنمية الشاملة بما فيها الثقافية موضوع بحثنا.

7- الوظائف والآليات التربوية للأمن الثقافي:

وبناء على ما سبق، ندرك جليا أهمية الأمن الثقافي في الحفاظ على الثقافة وهويتها ومكتسباتها المعنوية والمادية لصالح الفرد والجماعة، كما نلمس الطابع التربوي لمفهوم الأمن الثقافي، خاصة إذا سلمنا أن مصير الثقافة يرتبط جدليا بمصير التربية، وأن تحقيق تربية ثقافية رهين بتحقيق ثقافة تربوية أيضا، ولعل الأمن الثقافي كفيل بضمان هذه الاستحقاقات والتحديات، فهو الذي يحافظ على الهوية الثقافية بكل روافدها، كما يعزز قيمها الثقافية، ويدعم الكفايات والقدرات وروح الإبداع بما يخدم بقاء وتطور الثقافة، وخلق التنمية الشاملة.

نستنتج إذن أن الأمن الثقافي يمثل ذراعا واقيا للنظام التربوي والتعليمي حتى يتمكن من التأصيل للثقافة والمحافظة عليها وتنميتها، وتمكينها من مواجهة تحديات وتهديدات العولمة. كم أنه يشترك مع باقي أبعاد الأمن الأخرى في تحقيق تنمية شاملة ورائدة.

ولكي يتمكن الأمن الثقافي من تحقيق غاياته التربوية للحفاظ على الثقافة لا بد له من مجموعة من الآليات التربوية الأساسية، ونوردها كما يلي:

أ- **الأسرة**: وتشكل النواة الصغرى والمهمة في النسيج المجتمعي، فهي المهد الأول الذي يتشرب فيه النشء المبادئ الثقافية الأولى، ويتعلم فيه أهم العناصر الثقافية الأساس. وتنحصر الوظيفة التربوية للثقافة الأم داخل الأسرة من خلال:

- عناية الأبوين بالأطفال من حيث تغذيتهم، ورعايتهم، وتربيتهم وتعليمهم للغة الأم والمبادئ الدينية، وتهذيب أخلاقهم وسلوكاتهم، ومدهم بكافة الاحتياجات العاطفية والمادية لبناء أجسامهم وعقولهم ووجدانهم، وحمايتهم من أي خطر يضر بسلامتهم الجسدية والعقلية والنفسية؛
- تعزيز حبهم للهوية الثقافية بكل رموزها الدينية والوطنية؛
- توجيههم لحسن التواصل مع الآخرين واحترامهم؛
- تلقينهم لتربية إعلامية واعية بمخاطر سوء استعمال مختلف الوسائل الإعلامية المختلفة، وذلك لتنمية ملكة حسن الاختيار والتمييز لمضامين المواد الإعلامية المقدمة لديهم تجنبا لأية أضرار سلوكية ونفسية وفكرية (زكي، 1993).

فالأسرة بهذه الغايات التربوية هي بحاجة إلى الوعي بأهمية بأمنها الثقافي الذي لا يتجزأ عن المنظومة الأمنية والثقافية ككل، وذلك للحفاظ على ركن الأسرة ضمن أركان المجتمع الثقافي.

ب- **المدرسة**: يمكن اعتبار المدرسة أهم مؤسسة اجتماعية ذات تربوي وثقافي في آن واحد، فهو الفضاء الرئيس داخل المجتمع، والمظلة التربوية لثقافة المجتمع، فبدونها لا يمكن تصور إلى ما سؤول إليه الوضع الثقافي للمجتمع. ونجزم أن آلية الأمن الثقافي تجد داخل المدرسة خير تربة لتفعيل إجراءاته التنظيمية والوقائية نظرا لكونها مؤسسة تنتظم داخل قوانين مؤطرة وموجهة بوساطة السياسات التربوية والتعليمية للبلاد. فبحكم مناهجها التربوية والتعليمية المحكمة فهي تمكن المتعلمين من:

- تعلم عناصر الثقافة ككل، بدءا باللغة الوطنية إلى جانب تعلم لغات أجنبية؛
- نقل التراث بعد تشذيبه وصقله بما يتناسب مع القدرات المعرفية والفكرية والوجدانية للناشئة؛

- ترسيخ حب الوطن وهويته الثقافية؛
- تطوير قدراته وكفاياته المعرفية والفكرية والنقدية بما يقوي روح الإبداع والتفكير والخلق؛
- تمرير القيم الإنسانية والدينية الأصيلة تفاديا لأي انحراف سلوكي ونفسي وفكري؛
- تعزيز وتنمية شعور الناشئة بروح المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع والوطن وثقافتهما؛
- التربية على المواطنة والديمقراطية، حيث تتلاشى معهما كل مظاهر التسلط التربوي، وذلك بإحقاق ثقافة الاحترام والتواصل البناء بين جميع أفراد المجتمع (الغيلاني ، 2005).

ت- **وسائل الإعلام:** يحتاج الأمن الثقافي، لأداء وظيفته التربوية والثقافية والأمنية، إلى وسائل الإعلام المختلفة (المكتوبة والمسموعة والمرئية والرقمية) باعتبارها تقدم مواد إعلامية وإخبارية، وإنتاجات ثقافية وفنية واجتماعية ... من أجل خلق أكبر درجة من الوعي والمعرفة والتنوير والتفاعل لدى أفراد المجتمع، وذلك عن طريق ربطهم بأهم القضايا الاجتماعية المطروحة تأثرا وتأثيرا وتفاعلا قصد خلق وتحقيق أمن ثقافي، وبالتالي تعميق الانتماء وحب الوطن، ويتم ذلك كما يلي:

- الإسهام في التثقيف اللغوي لأفراد المجتمع، وذلك بتوحيد لغة الوطن إعلاميا كخزان ووعاء ثقافي يضمن الانتماء للوطن (العوجي، 2001)؛
- تعزيز وترسيخ حب اللغة الأم في ظل التنافس اللغوي الأجنبي من خلال الوسائط الإعلامية ووسائل التكنولوجيا الذكية؛
- طرح القضايا السوسيوثقافية لمناقشتها وتقديم حلول لها عبر التواصل والتفاعل المباشر بين الجمهور وذوي الاختصاص؛
- تقديم مواد إعلامية، وإنتاجات ثقافية وفنية متنوعة ذات مضامين ثقافية هادفة تخدم صلاح الفرد والمجتمع بما يستجيب لحاجياته الثقافية، وبما يعزز حبه لهويته الثقافية؛
- الإسهام في خلق تنشئة اجتماعية ذات سلوك ثقافي سليم محصن ضد كل انحراف وزيغان (الجريبع، 2008)؛
- مواجهة تحديات العولمة الثقافية عبر دعم حوار الثقافات في صفوف الشباب، والتشجيع على نشر قيم التسامح واحترام الآخر والتعاون والسلم ونبذ العنف (شلبي، 2006)؛
- الترويج للهوية الثقافية بكل رموزها داخل الوطن وخارجه.

ث- **مؤسسات الدولة:** وتضم كل الأجهزة الإدارية للدولة، من وزارات ومنظمات سياسية وأحزاب وإدارات ... وتهدف في إطار وظيفة الأمن الثقافي التربوية إلى سن القوانين المنظمة والمؤطرة للشأن الثقافي والتربوي للبلاد، وذلك عبر وضع تدابير فاعلة ووقائية من قبيل:

- سن قوانين لتدبير السياسات الثقافية التي تضمن الحقوق الثقافية للبلاد؛
- الحفاظ على الهوية الثقافية بكل رموزها الثابتة وتحصينها من أي غزو ثقافي أجنبي؛
- ترسيخ القيم الثقافية الموروثة في النفوس بما يضمن احترام الهوية الثقافية، والدفاع عنها، والترويج لها؛
- التشجيع على المبادرات الثقافية والتظاهرات الثقافية التي تسهم في تنمية وتطوير الثقافة كرافعة للتنمية الشاملة للفرد والجماعة؛

- المشاركة الفعالة في تدبير الشأن الثقافي للبلاد عبر الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية تأثرا و تأثيرا؛
- دعم وتدبير آليات تطوير ثقافة البلاد بتوفير كل الإمكانيات المعنوية والمادية لتنشيط الحياة الثقافية؛
- وضع برامج ومناهج تربوية وتعليمية تخدم ترسيخ الاعتزاز بالثقافة الوطنية في نفوس المتعلمين؛
- تأطير وتوجيه الأطفال والشباب لحسن استعمال الوسائط الرقمية والتكنولوجية درءا لأي ثقافي أجنبي من شأنه يمرر أفكارا دخيلة وشاذة تدعو إلى العنف والتطرف والإرهاب؛
- مواجهة تحديات وتهديدات العولمة الثقافية عبر تأهيل وتنمية أفكار وسلوكات الأفراد لمواكبة روح العصر بالترويج للثقافة الوطنية داخلا وخارجا؛

ج- **المجتمع المدني**: ويتشكل من كل مؤسسات المجتمع المدني، وهي عبارة عن مجموع المنظمات غير الربحية، وغير الحكومية المستقلة عن السلطة، وتضم كل من الجمعيات الخيرية والثقافية والفنية والرياضية، والنقابات العمالية والمهنية والحقوقية... وكل واحدة منها تنشط حسب مجالها وأهدافها وخلفيات من أجل:

- ترسيخ سلوك مدني منخرط ثقافيا في تنمية وتطوير ثقافة البلاد؛
- ترسيخ قيم المواطنة وتأمين حقوق وحريات الأفراد؛
- التشجيع على الانخراط الفعال في الحياة الثقافية للبلاد بكل أطيافها؛
- تربية الفرد والمجتمع على الاعتزاز بالهوية الثقافية والترويج لها داخليا وخارجيا؛
- توجيه وتأطير سلوك الفرد من سوء استخدام وسائل التواصل حتى لا يكون عرضة للأفكار الهدامة والقيم الشاذة الدخيلة على الثقافة الوطنية؛
- تربية النشئ على حب القيم الوطنية والثقافية الموروثة؛
- ربط الشباب بالقضايا الوطنية ذات الشأن بالمجال السياسي والاجتماعي والثقافي انخراطا ومشاركة وتدبيرا؛
- لفت الانتباه لأهمية البعد الثقافي ودوره التربوي في مواجهة تحديات وتهديدات العولمة الثقافية؛

خاتمة:

نستنتج إذن بعد هذه المقاربة التربوية للأمن الثقافي أنه مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد، وأنه نشاط إجرائي ووقائي لتأطير وتنظيم وتدبير الشأن الثقافي، يساهم أيضا في توطين الثقافة وتحصينها وتطويره، فهو يدخل باستراتيجيته حين يتكامل ويتمم أهداف كل الأبعاد الأمنية الأخرى، سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وأخرى عديدة، إلى خلق علاقة ترابطية ومفصلية وتشاركية للحفاظ على ثوابت الأمة خاصة الثقافية، فهو يمتلك وظيفة تربوية ناجعة واحترازية عبر ترسانة من الآليات التربوية التي تستهدف الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات الدولة، والمجتمع المدني على سبيل الحصر، وذلك لتحصين وحماية الهوية الثقافية بكل رموزها الروحية؛ وتربية الفرد والمجتمع على احترام ثقافته وتطويرها وإنتاجها؛ والتشجيع على الترويج لها داخليا لمواكبة تحديات العصر وتهديدات العولمة الثقافية من أي غزو ثقافي شاذ ودخيل؛ كما يساهم الأمن الثقافي بشكل كبير في تأهيل وتنمية الأفراد لخلق تنمية شاملة ومستدامة... على اعتبار أن الثقافة أصبحت من بين الأولويات الكبرى، خاصة للشعوب الهشة ثقافيا، لإنتاجها وتطويرها ظل تنافس ثقافي وصدام حضاري يأتي على الأخضر واليابس. ولعل الاهتمام بالمنظومة الثقافية أصبح أمرا محسوما فيه لكل أمة تسعى إلى ترسيخ أقدامها في عالم قوي سياسيا وعسكريا واقتصاديا تدبره وتدعمه عولمة ثقافية قاهرة.